

دميثير: تصريحات العمير لا تستدعي الضجة الإعلامية

السليبات والغفوات، لكنه لم يذكر أسماء وتحدث في وضع عام يتطلب منا دعمه لتصحيح الخلل الذي يقر به الوزير والنواب. وأعرب دميثير عن ثقته بالوزير العمير وبقدرته على إدارة دفعة القطاع النفطي، مشيراً إلى أنه لن يكون طرفاً في الحملة العنيفة التي تشن ضده «والتي لا أجد مبرراً حقيقياً لها»، مشدداً على ضرورة توجيه النقد البناء إلى ما يصلح القطاع النفطي ولا يقحمنا في أمور شخصية.

أعلن النائب خلف دميثير عن سحب اسمه من الطلب النيابي الذي يتبناه النائب أحمد القضيبي لمناقشة ما ورد في تصريح وزير النفط علي العمير خلال جلسة مجلس الأمة المقبلة. وأضاف دميثير في تصريح صحفي أن تصريح الوزير العمير لا يستدعي كل هذه الضجة الإعلامية غير المبررة، مشيراً إلى أن العمير أجاب في تصريحه عن بعض التساؤلات التي كانت تدور حول القطاع النفطي بعد أن وجد بعض



خلف دميثير

الجيران: مستعدون لاجتماعات ماراتونية في «التشريعية» لبحث «تنظيم القضاء»

أعلن عضو لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية النائب د. عبدالرحمن الجيران أن اللجنة على استعداد لعقد اجتماعات ماراتونية في حال التوافق حول مشروع قانون تنظيم القضاء بين أعضاء السلطتين القضائية والتنفيذية لإقراره في دور الانعقاد الحالي مشدداً على ضرورة الأخذ بآراء القضاة الرافضين للمميزات المالية وللمسؤوليات التي من المتوقع أن يفرضها على بعض مواد مشروع القانون يجب الاستئناس بها.

أعلن عضو لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية النائب د. عبدالرحمن الجيران أن اللجنة على استعداد لعقد اجتماعات ماراتونية في حال التوافق حول مشروع قانون تنظيم القضاء بين أعضاء السلطتين القضائية والتنفيذية لإقراره في دور الانعقاد الحالي مشدداً على ضرورة الأخذ بآراء القضاة الرافضين للمميزات المالية وللمسؤوليات التي من المتوقع أن يفرضها على بعض مواد مشروع القانون يجب الاستئناس بها.



د.عبدالرحمن الجيران

الكندري يسأل عن خطة «التجارة» في تطبيق قانون حماية المستهلك

الاجتماعات التي عقدتها وزارة التجارة مع القانونيين وغرفة التجارة بشأن إصدار اللائحة التنفيذية.

5 - ألم تكن هناك فترة 3 أشهر من 25 يناير حتى 25 أبريل الماضي قبل بدء التطبيق وهي مدة كافية أمام التجار لبيدوا ملاحظاتهم؟
6 - هل تتعرض الوزارة لضغوط فعلية من غرفة التجارة للحيلولة دون تطبيق القانون؟
7 - هناك من أعلن أنه سيطلب من وزير التجارة وقف تطبيق القانون.. هل ستخضع الوزارة لمطالبات التجار وتقف في وجه قانون خرج من مجلس الأمة؟
8 - أرجو تزويدي بتقرير كامل عن الإجراءات التي قامت بها الوزارة في تطبيق القانون.
9 - أرجو تزويدي بكل

وجهه النائب فيصل الكندري سؤالاً إلى وزير التجارة د. يوسف العلي جاء فيه:
1 - ما صحة المطالبة بتجميد العمل بالقرار الوزاري رقم 27 لسنة 2015، الخاص بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 39 لسنة 2014، والمتعلق بحماية المستهلك؟
2 - أرجو افادتي بخطة عمل الوزارة لتطبيق القانون فعلياً خلال الفترة المقبلة.
3 - ما هي ملاحظات لجنة النقل بوزارة التجارة مع تزويدي بها؟
4 - ما رأي غرفة التجارة أثناء دراستهم مع فريق العمل المتضمن الوكيل المساعد للشؤون القانونية؟



فيصل الكندري

جمعية الدعية التعاونية

إعلان

تعلن جمعية الدعية التعاونية عن حاجتها لوظيفة «باحث قانوني»

على أن تتوفر الشروط والمعايير التالية:-

- 1- أن يكون حاصل على ليسانس حقوق .
- 2- أن يكون متفرغاً للعمل بالجمعية ولا يعمل بأي جهة أخرى .
- 3- أن يكون لديه الملم بكتابة المذكرات ومتابعة القضايا في المحاكم وتنفيذ الأحكام .
- 4- أن يكون لديه خبرة لا تقل عن خمسة سنوات .

تقدم طلبات الالتحاق بمبنى الإدارة العامة للجمعية (مكتب السكرتير التنفيذي لمجلس الإدارة) مصحوبة بالأوراق الرسمية والمؤهلات العلمية والخبرات الوظيفية وبيانات كاملة عن السيرة الذاتية وذلك خلال أوقات الدوام الرسمي اعتباراً من يوم الاثنين الموافق 22 / 6 / 2015م حتى يوم الأحد الموافق 28 / 6 / 2015م .

مجلس الإدارة

جامعة الكويت

عمادة القبول والتسجيل - إدارة القبول

إعلان هام

إلى جميع الطلبة الحاصلين على شهادة الثانوية السعودية أو الذين يدرسون حالياً في المرحلة الثانوية السعودية، ولديهم الرغبة في الالتحاق بجامعة الكويت، تعلن عمادة القبول والتسجيل بأنه استمراراً لتطبيق القرار الوزاري رقم (108) لسنة 2013 بشأن خضوع الطلبة للاختبار القدرات والاختبار التحصيلي الذي يقدمه المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، سيتم احتساب نسبة الثانوية للحاصلين على الشهادة الثانوية العامة السعودية طبقاً للنظام المعمول به في المملكة العربية السعودية.

للمزيد من الاستفسار يمكن مراجعة عمادة القبول والتسجيل خلال مواعيد الدوام الرسمي.

www.kuniv.edu.kw

قد نمد دور الانعقاد لإقراره والموضوع يستحق النقاش باستفاضة

الغانم: إقرار قانون استقلال القضاء ممكن قبل فض دور الانعقاد شريطة التوصل إلى توافق تام بين الجهات المعنية

معهم بناء ومثمراً وأنا واثق في أن كل الأطراف تسير في الاتجاه الصحيح لنصل إلى نتيجة مرضية. النقاش باستفاضة خلال فترة الصيف ما لم يحدث توافق كامل بين الأطراف كافة، وحينها يمكن إقراره في دور الانعقاد الجاري. وأكد الغانم عدم وجود خلافات جذرية بين الأطراف المجتهدة التي تنشئ التعاون، معرباً عن تفاؤله بالتوصل إلى قانون يحقق طموحاتنا، لكن لن نكون تحت ضغط الوقت وضرورة إقراره في هذه الدورة، معرباً عن شكره لوزير العدل يعقوب الصانع والأخوة في المجلس الأعلى للقضاء الذين كان الاجتماع

وجهات نظر وجبهة، وطمان الغانم بأن المؤشرات ايجابية في سبيل التوصل إلى اتفاق لغالب المصلحة العامة ويحقق الحلم القديم، وليس شرطاً أن يكون في دور الانعقاد الحالي، وأنا أرى أنه رغم الاختلافات في الاجتهادات، إلا أن هناك حرصاً على تغليب المصلحة العليا، وأنا أثق في أننا سنصل إلى نتيجة واتفاق، وقال إن القانون قد لا يقر في دور الانعقاد الجاري، وسياخذ حقه من النقاش والتدقيق والحوار الراجي الذي يليق بهذا المرفق المهم، وإذا توصلنا إلى توافق تام من كل الأطراف، فحينها يمكن مد دور الانعقاد الحالي لإقراره، أما الوضع الراهن ووفق

أفدى تقرير لجنة حماية الأموال العامة البرلمانية النهائي بإحالة ملف «خليجي 16» إلى النيابة العامة بعد ثبوت التجاوزات والمخالفات في الملف. وقال رئيس اللجنة د.عبدالله الطريجي في تصريح للصحافيين: انتهى اجتماع اللجنة أمس إلى إحالة ملف خليجي 16 إلى النيابة العامة بعد اطلاعنا على تقرير ديوان المحاسبة، إذ وجدنا أن البلاغ الذي قدم من هيئة الشباب والرياضة وحفظ في النيابة



مرزوق الغانم

إسناد مهمة الصرف في كأس «خليجي 23» للهيئة العامة للشباب والرياضة

الطريجي: إحالة ملف «خليجي 16» إلى النيابة العامة



عبدالله التميمي ود.عبدالله الطريجي ومحمد طنا خلال اجتماع اللجنة

بختلف اختلافاً كبيراً عما ورد في تقرير ديوان المحاسبة، الأمر الذي دعانا إلى التوصية بإحالة الملف إلى النيابة. وذكر الطريجي أن من ضمن التوصيات التي تضمنتها التقرير إسناد مهمة الصرف في كأس «خليجي 23» إلى الهيئة العامة للشباب والرياضة، كما اطلعت اللجنة على تقارير الديوان بخصوص المخالفات على الأندية والهيئات الرياضية من 2004 إلى 2008 وأوصت بإحالة التقرير إلى الحكومة.

أفدى تقرير لجنة حماية الأموال العامة البرلمانية النهائي بإحالة ملف «خليجي 16» إلى النيابة العامة بعد ثبوت التجاوزات والمخالفات في الملف. وقال رئيس اللجنة د.عبدالله الطريجي في تصريح للصحافيين: انتهى اجتماع اللجنة أمس إلى إحالة ملف خليجي 16 إلى النيابة العامة بعد اطلاعنا على تقرير ديوان المحاسبة، إذ وجدنا أن البلاغ الذي قدم من هيئة الشباب والرياضة وحفظ في النيابة



عادل الخرافي

«المرفق» تحمّل الحكومة مسؤولية تأخير إقرار قانون البلدية الجديد

تعديل القانون لعدم وصول تعديلاتها. وقال: للحكومة ظروفها، ونتطلع إلى جدية حكومية أكبر على أمل الانتهاء من القانون قبل مضي دور الانعقاد الحالي. من جانب آخر، أعلن الخرافي عن تقدمه باقتراح تنظيم العمل التطوعي، الذي هو حصيلة 30 يوماً من العمل التطوعي.

عيسى الكندري طلب في 19 أبريل الماضي تأجيل القانون لحين التقدم بتصورات ومقترحات الحكومة. وأضاف: كنا نتمنى إقرار القانون في دور الانعقاد الحالي، ومازلنا نأمل ذلك إن كان في الوقت متسع، فنحن جاهزون، إلا أن الحكومة هي من أخرجت

حمل رئيس لجنة المرفق العامة النائب عادل الخرافي الحكومة مسؤولية تأخير إقرار قانون البلدية الجديد، مشيراً إلى أن اللجنة نظمت أخيراً حلقة نقاشية حول هذا القانون وشرعت في تعديل القانون رقم 5 لسنة 2005، إلا أن وزير المواصلات وزير الدولة للشؤون البلدية

«الميزانيات»: لم نخفض ميزانية الفصل الصيفي في «التطبيقي»



د.يوسف الزلزلة وفارس العتيبي وعبدان عبدالصمد

أكد رئيس لجنة الميزانيات النائب عدنان عبدالصمد أن اللجنة لم تخفض ديناراً واحداً من ميزانية الفصل الصيفي في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، مشيراً إلى أن المخصص لها وهو 7 ملايين و134 ألف دينار بقي كما هو بلا زيادة أو نقصان. وأضاف عبدالصمد أن هناك من يتداول بأن لجنة الميزانية خفضت موازنة الفصل الصيفي، والذي بدوره ساهم في تأخر تخرج الطلبة، لكن الصحيح أن اللجنة رفضت زيادة الموازنة المخصصة لهذا البند، لكنها لم تخفض ديناراً واحداً.

الحريص: «التشريعية» انتهت من تعديلات قانون المراقبين الماليين

مبارك الحريص

ذكر رئيس اللجنة التشريعية البرلمانية النائب مبارك الحريص أن اللجنة عقدت اجتماعاً لها وكان مرجحاً على جدول أعمالها بندين، الأول يتعلق بقانون الأحداث والثاني التعديلات على قانون المراقبين الماليين.

وقال الحريص في تصريح للصحافيين أن مناقشة قانون الأحداث جاء بعد سلسلة من الاجتماعات التي عقدت مع وزارتي الداخلية والشؤون، مؤكداً أن اللجنة توصلت إلى صيغة توافقية في هذا الإطار على بعض الاقتراحات المقدمة وقد تم التصويت عليها وإحالتها إلى مجلس الأمة لإدراجها على جدول جلسة غد الثلاثاء.

وأضاف الحريص: أما ما يتعلق بتعديلات قانون المراقبين الماليين فقد تمت الموافقة عليه مع إحالته إلى اللجنة الميزانيات.

جمعية الدعية التعاونية

إعلان

تعلن جمعية الدعية التعاونية عن حاجتها لوظيفة «مدير عام»

على أن تتوفر الشروط والمعايير التالية:-

- 1- أن يكون المتقدم كويتي الجنسية .
- 2- أن يكون حاصل على مؤهل جامعي ويفضل أحد التخصصات التالية (إدارة أعمال - محاسبة - تسويق) .
- 3- أن يكون له خبرة سابقة في مجال العمل بالجمعيات التعاونية .
- 4- أن يجيد اللغة العربية والانجليزية قراءة وكتابة ومحادثة .
- 5- أن يكون متفرغاً للعمل بالجمعية ولا يعمل بأي جهة أخرى .
- 6- أن يكون سبق له العمل في وظيفة قيادية .
- 7- أن يكون لديه خبرة لا تقل عن خمسة سنوات .
- 8- أن يكون لديه معرفة جيدة بالحواسب الآلي .

تقدم طلبات الالتحاق بمبنى الإدارة العامة للجمعية (مكتب السكرتير التنفيذي لمجلس الإدارة) مصحوبة بالأوراق الرسمية والمؤهلات العلمية والخبرات الوظيفية وبيانات كاملة عن السيرة الذاتية وذلك خلال أوقات الدوام الرسمي اعتباراً من يوم الاثنين الموافق 22 / 6 / 2015م حتى يوم الأحد الموافق 28 / 6 / 2015م .

ملاحظة : لن يتم استلام أي طلب ما لم يكن مستوفياً لكل الشروط المذكورة أعلاه .

مجلس الإدارة